



كوت ماري عيراق
داد كاڤ بااڤ نبتتتتتتتتتتتت

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١٠٢/تحدية/عراق/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وكريم طه محمد وأكرم أحمد بشار ومحمد صائب التفتيشي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المذوتين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي / (ع. م. ح) - وكيله المحلي (م. ج. ع).

المدعي عليه / رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / إضافة لوكيلته -
وكيله الموقف الحفوفي (أ. ح. ع) .

الإدعاء :

دعي وكيل المدعي أمام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرفقة (١٠٢/ تحدية / ٢٠١٣) بأن المحكمة الاتحادية العليا قررت الحكم بعدم دستورية الخطوة الثالثة (حساب كوتا النساء) من نظام توزيع مقاعد مجالس المحافظة والأغلبية والنواحي لمخالفتها لإحكام المواد (١٤) و (١٦) و (٢٠) و (٢٨ أولاً) من الدستور وكذلك أحكام التعديل الرابع لقانون المحافظات والأغلبية والنواحي رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٢ ولما كانت نسبة المشرع بأن حق الناخب مغلوب ومضمون لقبولاً بأختيار من يمثلته إذا فلن لجوء المدعي عليه إلى إعطاء أصوات موكلته إلى امرأة حصلت على القليل من الأصوات مما ضيع مبدأ تكافؤ الفرص وأكفى الجور على من هم أكثر أصواتاً من غيرهم وحيث أن هذه الألية المتعددة ليس لها سند من القانون ولا تحقق المبادئ التي كرسها الدستور وأن أخذ كوتا النساء يجب أن يتبدي من القوائم التي حصلت على أكثر المقاعد النسبية المتطوية إذ إن شمول القائمة ذات المقعدين بكوتا النساء قبل استنفاد النسبة من القوائم الكبرى يجعل النسبة مفرطة



كوت ماري عيراق
داد كتاب بالاق تهنيتيادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٦/١٠٦٤١٤١/٢٠١٣

في استحصا ما ليم لهم به حق إذ تصل إلى (٥٠%) وهذا غير جائز بالمقارنة مع القوائم الكبرى والتي لا تصل نسبتها إلى (٢٥%) من الأصوات مما يهدد بمصلحة الناخبين وحرمتهم وحيث أن المدعي من قائمة حزب الدعوة الإسلامية (تنظيم الدافع) قد تضرر من قرار مجلس المفوضين رقم (١) للمحضر الاتحادي (١١٥) في (٢٠١٣/٩/١) والذي نص إضافة النص الاتي لتكوين الفقرة (د) من الخطوة الثالثة (حساب كوتا النساء) إذا لم يتم استكمال المقاعد المطلوبة للنساء وفقاً لما ورد أعلاه فيتم تخصيص مقعد للنساء من القوائم التي حصلت على مقعدين ويتم إستبدال المرشح الفاز بالمقعد الثاني بالمرشحة (وحيث أن هذا النص لم يأت بما يلزم مع قرار المحكمة الاتحادية العليا المؤثرة من إعطاء المرشحين عظيم كتامل للحفاظ على تطاعت ناخبهم الذين ألقوا بأصواتهم لصالحهم وتجاهلوا المعاناة من أجل الفوز وأن ما تحقق هو حق مكتسب لا يمكن المساس به للحفاظ على استقرار الأوضاع وإن النص الوارد أعلاه من مجلس المفوضين هو التلغاف ضمنى على قرار المحكمة الاتحادية العليا (٣٦/٢٠١٣) والذي جاء صريحاً وملسجماً مع الدستور. عليه فيإن موكله يطلب بعد إجراء التلام الحكم بإلغاء النص أعلاه والاحتكام إلى روح القانون وتطبيق مبادئ العدالة إذ ليس من الجائز أن يطال التغيير نسبة موكله والبقلة (٥٠%) من الأصوات وحاصل أكثر من أصوات المتنافسين الآخرين في القوائم الأخرى ومن المرأة الجديدة عليه والحفاظ على استقرار الأوضاع بإبقائه متمنعاً بحقه الذي كلفه الدستور والقانون ونتائج الانتخابات ويطلب بتطبيق القرار الصادر من المحكمة الاتحادية العليا وإلغاء الفقرة (٣) من القرار وليس التعديل للفقرة (د) منه فقط بل ما جاء في قرار رقم (١) للمحضر (١١٥) في (٢٠١٣/٩/١) والذي جاء إصفاً للقوائم الفائزة من القوائم ذات المقعد الواحد ويطلب إتصاف القائمة ذات المقعدين بنفس الأسباب الواردة أعلاه وإصدار قراركم المستعجل لإبقاء موكله في مهامه حفاظاً على حقه لعين صدور القرار من المحكمة المؤثرة وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة

كوت جاري عيراق

داد ككاي بالاقير ليهتتيرجادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٦/١٤٣٤هـ/٢٠١٣

الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد استعمال المحكمة الإجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام الداخلي للمحكمة المشار إليه أعلاه تم تعيين موعد للمرافعة وحضر عن المدعي وكيله المحامي (م.س.ج) بالوكالة المربوطة في ملف الدعوى كما حضر عن المدعى عليه إضافة لوكيلته وكيله الموظف الطوافي (أ. ح. ع) بموجب وكيلته فرسية المربوطة نسفه منها في ملف الدعوى وبوشر بالمرافعة الحضورية والعينية كسرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعي عليه كافة المصاريف والأتعاب كما كسرر وكيل المدعي عليه ما جاء في لائحته الجوابية المؤرخة ٢٠١٣/١٠/٢٢ ظلتاً الحكم برد الدعوى مع تحميل المدعي المصاريف كافة وكسرر وكيل الطرفين أقوالهما وظليتهما السابقة وعليه وحيث لم يبق ما يقال فيهم ختام المرافعة وفيهم قرار هنا.

القرار:

لدى التفتيش والردالة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعي يطلب في عريضة دعواه من المحكمة الاتحادية العليا بإلغاء الفقرة (د) من قرار مجلس المفوضين رقم (١) للمحضر الاتحادي (١١٥) في (٢٠١٣/٩/١) من الخطوة الثالثة (صاحب كونا النساء) والمنظمة بتوزيع المقاعد بين الفائزين من المرشحين لمجلس المحافظة وحيث أن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة في المادة (٩٢) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وفي المادة (١) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من بينها طلب وكيل المدعي بالنظر في الطعون المقدمة على توزيع المقاعد بين الفائزين إذ إن ذلك من اختصاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأن قرارها يخضع لظعن أمام الهيئة التمييزية المشكلة في محكمة التمييز الاتحادية لذا تكون دعوى المدعي خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا ومن ثم تكون واجبة الرد من جهة عدم



كوت ماريو عيراق
داد كتابي بالاقى نيستينيطادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١٠٦/١٤٣١/عق/٢٠١٣

الإختصاص لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد دعوى المدعي من جهة الإختصاص مع تحصيله مصاريف الدعوى كافة وأتعاب المحاماة لتوكيل المدعي عليه كموظف العقولاني (أ. ح. ع) مبلغاً قدره مائة ألف دينار وهدر الحكم حضورياً وبالالتفاق بأدأ استناداً للمادة (٩٤) من الدستور والفهم عقلاً في ٢٧/١١/٢٠١٣.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السايدي

العضو
جعفر تافيق حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم أحمد باهان

العضو
محمد صائب التنفسي

العضو
جود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون نيس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن